

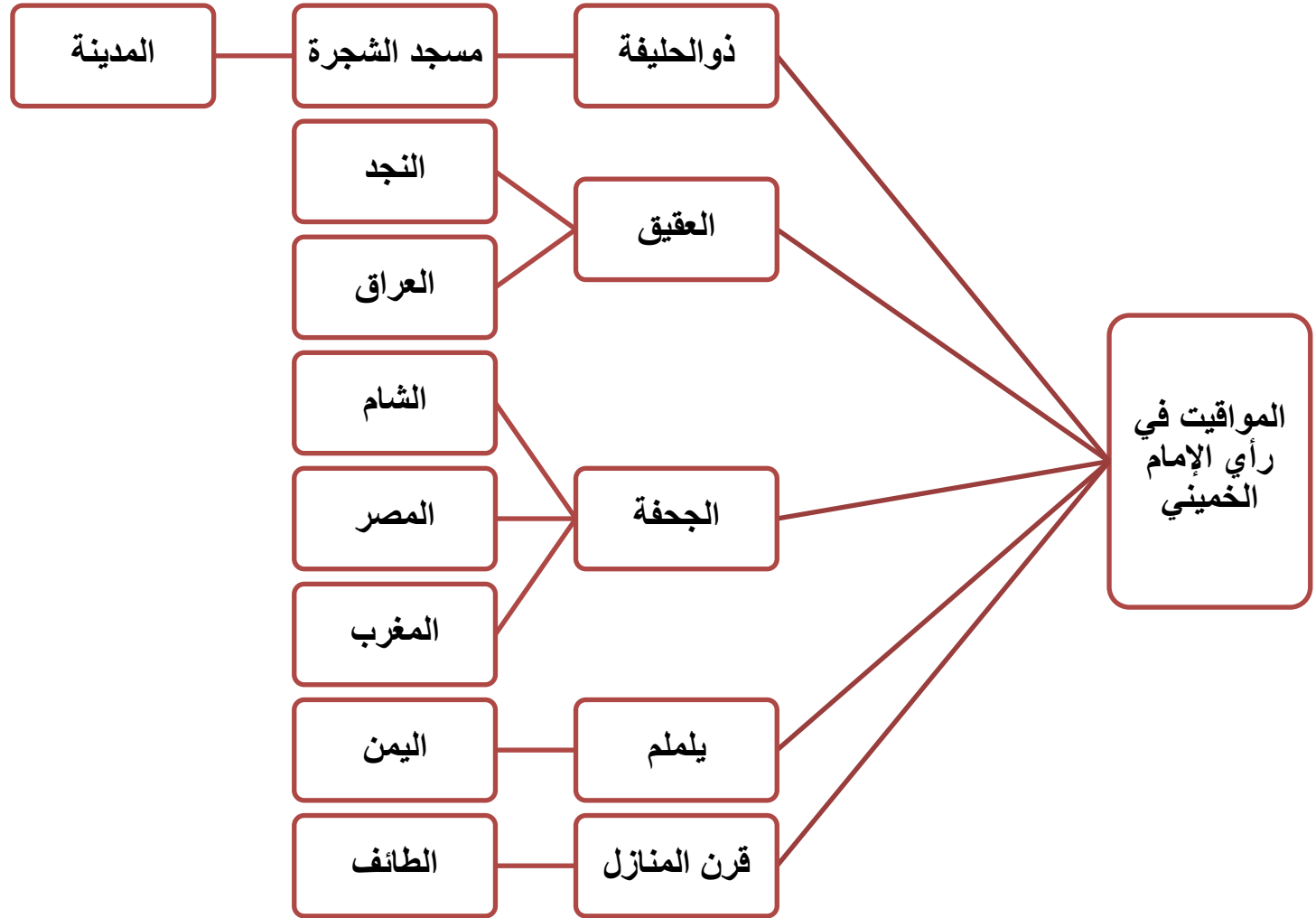
# خارج الفقہ

٦٤

١٨-١١-٩٥ صورة حج التمتع

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

# القول في المواقيت



## القول فى المواقيت

- القول فى المواقيت
- وهى المواضع التى عينت للإحرام،
- وهى خمسة لعمره الحج:
- الأول - ذو الحليفة،
- وهى ميقات أهل المدينة و من يمر على طريقهم، و الأحوط الاقتصار على نفس مسجد الشجرة، لا عنده فى الخارج، بل لا يخلو من وجه.

## القول فى المواقيت

- ١٤٨٧٤ - ٢ - «٤» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ أَنْ تُحْرَمَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ - الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص **لَا تُجَاوِزُهَا إِلَّا وَأَنْتَ مُحْرَمٌ** - فَإِنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ عِرَاقِيٌّ - بَطْنُ الْعَقِيقِ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ وَ هِيَ مَهْيَعَةٌ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ -
- وَ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ خَلْفَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ - مِمَّا يَلِي مَكَّةَ فَوْقَهُ مَنْزِلُهُ.

## القول فى المواقيت

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ مِثْلَهُ «١».
- (٤) - الكافي ٤ - ٣١٨ - ١، و التهذيب ٥ - ٥٤ - ١٦٦ و التهذيب ٥ -  
٢٨٣ - ٩٦٤، و أورد صدره فى الحديث ١ من الباب ١٦، و ذيله فى  
الحديث ٨ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.
- (١) - علل الشرائع - ٤٣٤ - ٢.
- فى مرآة العقول، ج ١٧، ص ٢٣٥: «قوله عليه السلام: ولم يكن  
يومئذٍ عراق، أى كانوا كفّاراً، ولما علم أنّهم يدخلون بعده فى دينه  
عين لهم الميقات. ولا خلاف فى هذه المواقيت».

## القول فى المواقيت

- ١٤٨٧٥ - ٣ - «٢» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْإِحْرَامُ مِنْ مَوَاقِيْتِ خَمْسَةَ وَقْتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص - لَا يَنْبَغِي لِحَاجٍّ وَ لَا لِمُعْتَمِرٍ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَهَا وَ لَا بَعْدَهَا - وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ - يُصَلِّي فِيهِ وَ يَفْرُضُ الْحَجَّ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ النَّجْدِ الْعَقِيقَ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ - وَ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ - وَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَرْغَبَ عَنْ مَوَاقِيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ص.

- (٢) - الكافي ٤ - ٣١٩ - ٢.

## القول في المواقيت

- ١٤٨٨١ - ٩ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمُتَعَةِ فِي الْحَجِّ - مِنْ أَيْنَ إِحْرَامُهَا وَ إِحْرَامُ الْحَجِّ - قَالَ وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِأَهْلِ الْعِرَاقِ مِنَ الْعَقِيقِ - وَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ مَنْ يَلِيهَا مِنَ الشَّجَرَةِ - وَ لِأَهْلِ الشَّامِ وَ مَنْ يَلِيهَا مِنَ الْجُحْفَةِ - وَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ مِنْ قَرْنِ «٥» - وَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَمَ - **فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْدُوَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ إِلَى غَيْرِهَا.**
- وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ مِثْلَهُ «٦».
- (٤) - قرب الاسناد - ١٠٧، ١٠٨.
- (٥) - في المصدر زيادة - المنازل.
- (٦) - مسائل علي بن جعفر - ١٠٧ - ١٣.

## القول فى المواقيت

- ١٤٨٨٣ - ١١ - «٩» وَ فِي الْأُمَالِي قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ الْعَقِيقَ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَمَ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْمَهْيَعَةَ وَ هِيَ الْجُحْفَةُ - وَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ.
- (٩) - أُمَالِي الصَّدُوقِ - ٥١٨.



## القول في المواقيت

- ١٤٨٨٤ - ١٢ - «١» وَ فِي كِتَابِ الْمُقْنَعِ قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنَ الْمَنَازِلِ - وَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ - وَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْمُهَيَّعَةَ وَ هِيَ الْجُحْفَةُ - وَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَ هُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ - وَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ الْعَقِيقِ.
- (١) - المقنع - ٦٨.

## ذو الحلیفه، شجره

- و اینکه: ابو هريرة گفته است: «... و كانت موضع الشجرة التي كانت النبي صلى الله عليه و سلم يصلي اليها» ۱۲/۱۳ - امام بخاری: [صحیح]، معلوم می‌سازد، که در آغاز کناره درخت سمره، دقیقا محلی بوده که مسلمانان به رعایت سنت پیامبر، احرام می‌بستند.
- و چون احرام در لغت بمعنی بر خود حرام کردن. و در اصطلاح قصد دخول در حج و عمره مقارن با بستن دو قطعه پارچه نادرخته است - شیخ الاسلام: [راهنمای مذهب شافعی]، ص ۱۰۵) بنا بر این منطقه: ذی الحلیفه میقات اهل مدینه، و شجره محل بستن احرام است.

## ذو الحلیفہ، شجرہ

- این مکان در همان روزهای نخست و مقارن با حیات پیامبر به صورت مسجدی درآمد که بهمان اعتبار، آن را: مسجد شجرہ یا ذی الحلیفہ خواندند.
- منابع نخستین تاریخ اسلام در دهه‌های سده اول هجرت، صریحا از جایگاه درخت سمره، بعنوان مسجد شجرہ یاد کرده‌اند.

## ذو الحلیفة، شجره

- ابن عمر - مسلم: [صحیح]: در مواضع متعددی گفته است: «بات رسول الله صلی الله علیه و سلم کان اذا خرج الی مکه صلی فی مسجد الشجره» ۱۵/۱۲.
- همچنین - امام حمیدی: [المسند]، ج ۲، ص ۲۹۱، حدیث (۶۵۹). و قسطلانی:
- [ارشاد الساری لشرح صحیح البخاری]، ج ۶، ص ۱۰۲.

## ذو الحليفة، شجره

- ابو هريره آورده است كه: «صلى رسول الله عليه و سلم فى مسجد الشجره الى الاسطوانة الوسطى، استقبلها، و كانت موضع الشجرة التى كان النبى صلى الله عليه و سلم يصلى اليها» ١٦/١٢.
- اين مستندات تاريخى نه تنها از وجود بناى مسجد شجره در قرن اول هجرى حكايت مى كند. بل مؤيد آنست كه پيامبر خود شخصا بر مسجد شدن آن مكان تأمل داشته است.

## القول فى المواقيت

- القول فى المواقيت
- وهى المواضع التى عينت للإحرام،
- وهى خمسة لعمره الحج:
- الأول - ذو الحليفة،
- وهى ميقات أهل المدينة و من يمر على طريقهم، و الأحوط الاقتصار على نفس مسجد الشجرة، لا عنده فى الخارج، بل لا يخلو من وجه.

## القول فى المواقيت

- [فصل فى المواقيت]
- فصل فى المواقيت و هى المواضع المعيّنة للإحرام، أُطلقت عليها مجازاً أو حقيقةً متشرعيّة، و المذكور منها فى جملة من الأخبار خمسة، و فى بعضها ستة،
- و لكن الاستفادة من مجموع الأخبار أنّ المواضع التي يجوز الإحرام منها عشرة:

## القول فی المواقیت

- أحدها: ذو الحليفة، و هي ميقات أهل المدينة و من يمرّ على طريقهم، و هل هو مكان فيه مسجد الشجرة أو نفس المسجد؟ قولان و في جملة من الأخبار أنّه هو الشجرة، و في بعضها أنّه مسجد الشجرة و على أيّ حال فالأحوط (١) الاقتصار على المسجد إذ مع كونه هو المسجد فواضح،
- (١) لا يترك و لو من جهة التشكيك في صدق الإحرام من خارجه الإحرام من المسجد و حينئذٍ يظهر من ذلك الإشكال فيما أفاد في وجه تفويته الإحرام من خارج المسجد فراجع. (آقا ضياء).
- لا يترك بل لا يخلو من وجه و ما في المتن لا يخلو من مناقشة بل مناقشات. (الإمام الخميني).



## القول فى المواقيت

- و مع كونه مكاناً فيه المسجد فاللازم حمل المطلق على المقيّد (٢)، لكن مع ذلك الأقوى جواز الإحرام من خارج المسجد و لو اختياراً، و إن قلنا: إن ذا الحليفة هو المسجد، و ذلك لأنه مع الإحرام من جوانب المسجد يصدق الإحرام منه عرفاً، إذ فرق بين الأمر بالإحرام من المسجد، أو بالإحرام فيه، هذا مع إمكان دعوى أن المسجد حدّ للإحرام فيشمل جانبه مع محاذاته،
- (٢) لم يرد فى شىء من الروايات الأمر بالإحرام من مسجد الشجرة أو أنه الميقات بل الوارد فيها أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) وقت لأهل المدينة ذا الحليفة و هى الشجرة كما أنه ورد فيها: أن ذا الحليفة هو مسجد الشجرة فلا موضوع لحمل المطلق على المقيّد و غير بعيد أن يكون مسجد الشجرة اسماً لمنطقة فيها المسجد كما هو كذلك فى مسجد سليمان. (الخوئى).

## القول فى المواقيت

• و إن شئت فقل المحاذاة كافية (١) و لو مع القرب من الميقات.

- 
- (١) كفاية المحاذاة مع القرب محلّ تأمّل بل منع. (الكلپايگانى).
- يأتى الكلام على كفاية المحاذاة. (الخوئى).

## القول فى المواقيت

- (الوجه الثالث) ان ذا الحليفة كان اسم المحل قبل الإسلام فلما وقته رسول الله صلى الله عليه و آله للإحرام بنى المسلمون هناك مسجد اعرف بمسجد الشجرة لوجود شجره هناك فغلب على المحل اسم مسجد الشجرة كما كان يقال الشجرة تخفيفا و صار الاسم الأول و هو ذو الحليفة منسيا فلم يكن يعرف المحل بذلك الاسم،
- و لذا ورد فى صحيح الحلبى و رواية الأمالى تفسير ذا الحليفة بمسجد الشجرة لا لأجل تخصيص المسجد بكونه ميقاتا بل لان الاسم الأول لم يكن معروفا و على هذا فالميقات هو المكان لا - خصوص المسجد،

## القول فی المواقیت

- و یؤید ذلك ان المحل الذي وقته رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن فيه ذلك الزمان مسجد و لعله بمناسبة صلوه النبي (ص) في ذلك المحل قد بنى هذا المسجد

## القول فى المواقيت

- و كيف يكون الميقات مختصا بالمسجد و قد كان المسلمون الذين حجوا مع النبى (ص) آلافا مولفه فكيف أحرموا كلهم من خصوص داخل المسجد الذى لعله لم يكن فى ذلك الزمان مبنيا،
- و مما يؤيد هذا الوجه ان سائر المواقيت كالعقيق و الجحفة و غيرهما لا يختص بالمسجد المبنى هناك و ان الحكمة تقتضى أن تكون المشاعر العظام أرضا واسعة تسع المسلمين الذين يفدون فيه كعرفات و المشعر و منى و ان كان هناك فى كل منها مسجد قد بناها المسلمون فى ذلك الزمان و عليه فلا يصل الأمر فى تعميم الميقات لخارج مسجد الشجرة الى ما تكلفه فى المتن

## القول فی المواقیت

- و هل يجب الإحرام من نفس المسجد أو يجوز من خارجه؟ الظاهر هو الثاني، لأنَّ المسجد أخذ مبدأً لا ظرفاً، و معنى المبدأ على ما صرح به في صحيح الحلبي و غيره هو المنع من الإحرام قبل الوصول إليه أو بعده، قال (عليه السلام): «لا ينبغي لحاج و لا لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها» «٢».

## القول فى المواقيت

- و أمّا لزوم الإحرام من نفس المسجد فلا يستفاد من الروايات، فلو أحرم من خارج المسجد لا قبله و لا بعده صح إحرامه، لصدق كون مبدأ إحرامه من المسجد، و لا يلزم الدخول فى المسجد، نظير ما يقال: ركضت من دار فلان إلى المكان الفلانى فإنه يصدق على من ابتداء الركض من خارج الدار و ما حوالىها و لا يلزم الابتداء بالركض من داخل الدار، هذا و لا يبعد أن يكون مسجد الشجرة اسماً لمنطقة فيها المسجد، كما هو كذلك فى بلدة مسجد سليمان لا اسماً لنفس المسجد، فمجموع المضاف و المضاف إليه اسم لهذه البقعة من الأرض، فهذه البقعة لها اسمان أحدهما ذو الحليفة و الآخر مسجد الشجرة، هذا كله بالنسبة إلى أهل المدينة.

المواقيت المكانية للحج والعمرة





## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- مسألة ١ الأقوى عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة، و هي ميقات أهل الشام، نعم يجوز مع الضرورة لمرض أو ضعف أو غيرهما من الأعذار.

## القول فى المواقيت

- (مسألة ١): الأقوى (٢) عدم جواز التأخير إلى الجحفة و هى ميقات أهل الشام اختياراً، نعم يجوز مع الضرورة لمرض أو ضعف أو غيرهما من الموانع، لكن خصّها بعضهم بخصوص المرض و الضعف (٣) لوجودهما فى الأخبار فلا يلحق بهما غيرهما من الضرورات، و الظاهر إرادة المثال فالأقوى جوازه مع مطلق الضرورة (٤).
- (٢) بل الأحوط. (الأصفهاني).
- (٣) و هو الأحوط. (الكلبي يگاني).
- (٤) التعدّي إلى غير موارد الضرر أو الحرج محلّ إشكال، بل منع. (الخوئي).

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- ١٤٨٧٧ - ٥ - «١» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَمْرَكِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ إِحْرَامِ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَ أَهْلِ خُرَاسَانَ - وَ مَا يَلِيهِمْ وَ أَهْلَ الشَّامِ وَ مِصْرَ مِنْ أَيْنَ هُوَ - فَقَالَ أَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ وَ خُرَاسَانَ - وَ مَا يَلِيهِمْ فَمِنْ الْعَقِيقِ - وَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَ **الْجُحْفَةِ** - وَ أَهْلُ الشَّامِ وَ مِصْرَ مِنْ **الْجُحْفَةِ** - وَ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ - وَ أَهْلُ السَّنَدِ مِنَ الْبَصْرَةِ يَعْنِي مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

(١) - التهذيب ٥ - ٥٥ - ١٦٩.

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- «٢» ٦ بَابُ أَنْ مَنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَوْ مِمَّنْ مَرَّ بِهَا جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْأَحْرَامِ إِلَى الْجُحْفَةِ
- ٣ - ١٤٩٠ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - أُحْرِمَ مِنَ الْجُحْفَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ.
- أقول: هَذَا مَخْصُوصٌ بِصَاحِبِ الْعُذْرِ كَمَا يَأْتِي «٤».
- (٣) - الفقيه ٢ - ٣٠٤ - ٢٥٢٤.
- (٤) - ياتى فى الأحاديث ٢، ٤، ٥ من هذا الباب.

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- ١٤٩٠٤ - ٢ - «٥» وَ فِي الْعِلَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى وَ فَضَّالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ:
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ مَعِيَ وَالِدَتِي وَ هِيَ وَجَعَةٌ - قَالَ قُلْ لَهَا فَلْتُحْرَمْ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ - فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ - وَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ الْجُحْفَةَ قَالَ فَأُحْرِمَتْ مِنَ الْجُحْفَةِ.
- (٥) - علل الشرائع - ٤٥٥ - ١١.

## الحسين بن الحسن بن أبان

- [١/١] رجال الطوسي / أصحاب أبي محمد... / باب الحاء / ٥٨٤٥٣٩٨ - ٨  
- الحسين بن الحسن بن أبان
- [١/٢] أدركه و لم أعلم أنه روى عنه و ذكر ابن قولويه أنه قرابة  
الصفار و سعد بن عبد الله و هو أقدم منهما لأنه روى عن الحسين بن  
سعيد و هما لم يرويا عنه.
- [٢/١] رجال الطوسي / باب ذكر أسماء... / باب الحاء / ٦١٠٩٤٢٤ - ٤٤  
- الحسين بن الحسن بن أبان
- [٣/١] روى عن الحسين بن سعيد كتبه كلها روى عنه ابن الوليد\*.
- \* لقد أكثر الرواية عنه فهو ثقة لإكثار ابن الوليد عنه (هادوى)

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- ١٤٩٠٥ - ٣ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ:
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ مِنْ أَيْنَ يُحْرَمُ الرَّجُلُ - إِذَا جَاوَزَ الشَّجْرَةَ فَقَالَ مِنْ الْجُحْفَةِ - وَ لَا يُجَاوِزُ الْجُحْفَةَ إِلَّا مُحْرَمًا.
- 
- (٦) - التهذيب ٥ - ٥٧ - ١٧٧، و أورد ذيله في الحديث ٢ من الباب ١٦ من هذه الأبواب.

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- ١٤٩٠٦ - ٤ - «١» وَ عَنْهُ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ:
- قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع خِصَالُ عَابَتِهَا عَلَيْكَ أَهْلُ مَكَّةَ - قَالَ وَ مَا هِيَ قُلْتُ قَالُوا أَحْرَمَ مِنَ الْجُحْفَةِ - وَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَحْرَمَ مِنَ الشَّجَرَةِ - قَالَ الْجُحْفَةُ أَحَدُ الْوَقْتَيْنِ - فَأَخَذْتُ بِأَدْنَاهُمَا وَ كُنْتُ عَلِيًّا.
- (١) - التهذيب ٥ - ٥٧ - ١٧٦.



## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- ١٤٩٠٧ - ٥ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ:
- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي خَرَجْتُ بِأَهْلِي مَاشِيًا - فَلَمْ أَهْلِ حَتَّى أَتَيْتُ الْجُحْفَةَ وَ قَدْ كُنْتُ شَاكِيًا - فَجَعَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْأَلُونَ عَنِّي فَيَقُولُونَ - لَقِينَاهُ وَ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ وَ هُمْ لَا يَعْلَمُونَ - وَ قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِمَنْ كَانَ مَرِيضًا - أَوْ ضَعِيفًا أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْجُحْفَةِ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٢٤ - ٣.

## عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٣» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٤».
- (٣) - تقدم في الحديث ٥ من الباب ١ من هذه الأبواب.
- (٤) - ياتي في الحديث ١ من الباب ١٥ من هذه الأبواب.